

ما صليت ولو لا الخواب ما صليت بان لا حفا ذلك حال نيته بقص صلاة
ونفوق دين هذا وما قبله ان ذكر في العبادة لله تعالى ملاحظا لخواه
وعقابه اي راجيا ثوابه خافيا عقابه وبنية هذا صحة وان العمل
والفضل بنية اجلاله الله تعالى لذاته لا لرجا ثوابه وحرف عقاب وهذا
حال الكل والله اعلم وهذا محض عبادة للتوابع والعقاب اهو فرفرف
الغضيل اشرف الجليل كالم يبعدون من خوف نار وروى الفاضل حنبل
او بان يكون الانسان في حقله بقصور ويشرب الجليل ليس في الجفان والشارح
ان الالبني يحيى يدبلا القيام وهو افضل اركان الصلاة ثم المحمود في
قد فيجب اي المعنى حالة الاحرام به اي بالفرض وقول قد وكذا في
دوام القيام من فراجعه فلم يمتد اسمي احتاج الي المعنى في وامت
قاسم لا يحصل عليه ويصل من قعوده وعبارته ثم حاصله صلاة
المعنى والعبادة انما كان يحتاج الي ذلك في النهوض فمقتضى الاحتياج
الي ذلك في دوام قيامه كزيمه والابان احتياج الي ذلك في دوام قيامه
فلا وقد يفرغ وجهها من ان صلاة الصبح تقع نافلة تكن وقد
تقال من غير الاحتياج مراده ما بين من صاعدا المكلف بقص
النظر عن فاعله فالاهام فيم ما قاله وموديع قوله في
ثم قول المفاهيم القيام في فرض لقادر في غل فرض الصبح والعماري
والفرضية المعادة والمنذورق اهو جعل هذه الالفاظ شاملا للصلاة
الصبحي فكيف يدعي التيمم خلافه ذلك في قوله وخروج بالفرغ
النخل اه والاصح كما في البصر خلافه وهذا هو المعتمد في
المعادة قل من ذلك في من وجوب القيام مع القدر عليه
ولا اعادة جلا في ما لو منع من القيام الراجعة فانه يصح التذرع ذلك
ومنها ما لو قال الخاي من المسائل المستثبات وانظر ما فصل فيها
وهلا حله ثالثا وهكذا انعم عبارة مراريس في اذكر عدد جبر
منها في جميعها فله ترك القيام على الاصح ولا اعادة عليه لانه عند تمام

في قوله
فانما كان
يحتاج الي
ذلك في
دوام قيامه
كزيمه

او يكثر

اي يكثر وقوعه وان فقد في بعضها ولو شرع في السورة بعد الحاجة ثم يخرج
في اثباتها فقد وكلها ولا يكلف قطعها ليركع وان كان قطع السورة
احب واذا افعل ذلك السورة ثم اراد الركوع وامكنه من قيام لزمه
كما هو ظاهره ثم مر ولو كان لو صليا قائما ترك الحاجة لعدم حفظها
وعدم ملقن او نحو مصحف ولو وصل في قاعدا التي لها نظر في اصل اجاز
كتبت فيه لا يمكن مشاهدتها عليه الا للتحا وجب ان يصلي قاعدا لان
فرض الحاجة الاكراذ لا سقط في الخلق مع القدر في خلاف القيام اهو
على المتن الا انه اذا اتم العوا فوجب عليه القيام ليركع منه كما سبق نظيره
اهراج فلا فضل للانفراد هذا مع قوله السابق ولو امكن المربي
القيام بلا مشقة يقتضي فرض المسئلة في النافلة حتى يقال الانفراد
المحصل للقيام في جميع الصلاة افضل من الجماعة المحصلة له في
بعضها فقط والالتكان الانفراد واجبا ان الغرض عدم المشقة
في القيام حالته فيتعين ولذا قال قد وهذا في المنسوب ويقدم
القيام على الجماعة في الواجب اهو يعني ان الفرضية يجب فيها
الانفراد لا يحصل القيام في جميعها لكن عبارة ثم رتقتني
ان ذكر جار ايضا في الغرض مع ان الكلام الان في الغرض فراجعه
صلوا بفتح اللام ووجبت الاعادة على المذهب اي في
الصوريين الرقيب والكيني والعزق بين ما هنا اي من عدم الاعادة
في خوف قصد العدو وبين ما مر من وجوب الاعادة في خوف
روية العدو او فاد التدينان قصد العدو واعظم الضرر او
بخود لكاي خوف البول اوجب باها من الخنازع فيه قد بان
القيام قبل النية شرطا للاعتقاد بها لا ركني حتى لو فرض مقارنة
لها كفي قال وكان الظاهر في الاشكال ان يقول للماخر التكبيرة في القيام
مع انها متاخرية للنية على ان الجواب الذي ذكره يرد في تأخر التكبيرة
عن القيام ففما مره ووجه الرد ان التكبيرة ركن في جميع الصلوات

عادة